المنافسة بين الشركات العمومية والخاصة كمدخل لتنشيط سوق التأمين الجزائري

(دراسة في ضوء مؤشري الكثافة والاختراق: 1998 – 2008)

أ/قندوز طارق

ملخص:

بعد التحولات الهيكلية العميقة التي مسّت قطاع التأمين الجزائري من خلال القانون رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، بدأت إرهاصات وبوادر المزاحمة التنافسية تظهر بين القطاعين العام والخاص عن طريق التباري للاستحواذ على أكبر حصة سوقية، الأمر الذي يتمخض عنه جملة من المنافع والفوائد على خلفية التأثير الإيجابي في دالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وفي هذا السياق فإن المغزى المتوخى من تحرير هذا المقال هو تسليط الضوء الكاشف على نجاعة المنافسة بين الشركات العمومية والخاصة كرافد استراتيجي في تنشيط سوق التأمين الوطني من منظور مؤشري الكثافة والاختراق.

كلمات مفتاحية: المنافسة *La Concurrence* – التأمينات *Les Assurances* – القطاع العام *Le Secteur Public* – القطاع الخاص *Le Secteur Privé* – مؤشر الكثافة *Indice De Densité* – مؤشر الاختراق *Indice De Pénétration*.

مقدمة:

طبقت الجزائر سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي، كضرورة فرضتها ظروف اجتماعية وحتميات سياسية وضغوط دولية من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تمخض عن ذلك الانتقال من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على ميكانيزمات السوق وفق قاعدتي العرض والطلب، تماشيا مع التحولات الجذرية والتطورات البنيوية على مستوى الاقتصاد العالمي.

وفي غضون ذلك، شهد قطاع التأمينات الجزائري عدة إصلاحات هيكلية عميقة (قانونية، تنظيمة، ضريبية... إلخ)، على غرار باقي القطاعات الاقتصادية عموما والمالية تحديدا، والتي أسفرت عن صدور القانون رقم 07/95، والذي كان بمثابة نقطة تحول ومنعرج

حاسم في ممارسة النشاط التأميني بالجزائر، إلاّ أنه عند استقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، نجد أن القطاع يعاني من عقبات داخلية عديدة وعراقيل خارجية متعددة بالرغم من تبوئه لمكانة هامة في الهرم المالي، في ظل تحديات ورهانات العولمة المالية ممثلة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، والذي يدلل ويؤشر على هذا الطرح مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي.

وفي سياق متصل، يعرف سوق التأمين الجزائري منذ السنوات القليلة الماضية، بعض ملامح المزاحمة التنافسية بين الشركات العمومية والشركات الخاصة (المحلية والأجنبية)، للاستحواذ على أكبر نصيب من السوق، وذلك في جميع الفروع (التأمين على السيارات، التأمين على الأشخاص، التأمين على الأخطار الفلاحية والصناعية، التأمين على النقل، التأمين على القرض، إعادة التأمين... إلخ) سيما بعد إلغاء مبدإ التخصص.

بيد أنّ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر والتي ستتعمق أكثر فأكثر بفعل تيار العولمة ومقتضيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جعلت الشركات العمومية تعمل في مناخ مغاير لما كان سائدا في عهد الحماية والدعم والتطهير المالي والاحتكار الحكومي، سمته الأساسية ازدياد شدة المنافسة من طرف الشركات الخاصة، حيث أصبحت معادلة ربحيتها ونموها فيه مرهونة بمدى تنمية وتقوية قدرتها التنافسية كأحد مستلزمات البقاء والاستمرارية.

وانطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية وتبرز جوانبها التي ارتأى الباحث بلورتها في التساؤل المحوري التالي ((**إلى أي مدى يمكن أن تسهم المنافسة بين شركات القطاع العام والخاص في تنشيط سوق التأمين الجزائري؟**)).

ويعزو الباحث **أهمية البحث** العلمية والعمليةإلى كونه يطرح مسألة في غاية الأهمية فحواها العلاقة بين تفعيل المنافسة التأمينية بين القطاعين العام والخاص من جهة، ومن ناحية أخرى الإمكانات الاستثمارية الجسيمة غير المستغلة التي يزخر بها سوق التأمين الجزائري والتي قدرها الخبراء والفنيون بقيمة 5 إلى 6 مليار دولار أمريكي والتي تعكس تدهور مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي من منظور مؤشري الكثافة والاختراق.

وفي هذا الإطار، **فالهدف** المبتغى من وراء هذه الأوراق البحثية يمكن اقتضابه في النقاط التالية:

– إلقاء الضوء على المشكلات والعقبات التي تعترض سبيل انتعاش وازدهار قطاع التأمين الوطني؛

- إبراز التحديات والرهانات التي يواجهها القطاع في ظل تداعيات وتبعات العولمة المالية؛
- التأكيد على حتمية إرساء دعائم التنافسية التأمينية كمحور حيوي للإبداع والجودة والتميز؛
- تحليل مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي في ضوء مؤشري الكثافة والاختراق؛
- توفير بنك معلومات ينطلق من تقييم المنافسة التأمينية، يؤدي إلى ترشيد وتجويد القرارات المتخذة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: توصيف عام للنشاط التأميني في السوق الجزائري (المشكلات والتحديات):

يعتبر القطاع التأميني من أهم القطاعات الاستراتيجية الحيوية إذ يصنف ضمن الثروات الدائمة، نظرا لمكانته الهامة التي تمس جميع الأعوان الاقتصاديين، كما يتسم بحساسيته وتأثيره في دالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام التحديات التي تواجه سوق التأمين الجزائري والعقبات التي تقف كحجر عثرة في نموه وتطوره، يفرض وجود جهات وصية مسؤولة عن التنظيم الفني والإشراف والرقابة على النشاط التأميني في السوق، تبذل المحاولات والجهود بالتنسيق مع الأطراف الفاعلين لتدعيم أركان المنافسة وتقويض معالم الممارسات الاحتكارية، لتذليل العوائق والصعوبات التي تحول دون النهوض بالقطاع، وكذلك تفعيل الآليات لمواجهة تداعيات اتفاقية الجاتس وانعكاسات اتفاق الشراكة.

I. الهيئات القائمة بمراقبة وضبط النشاط التأميني بالجزائر:

يعتبر القانون رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 نقطة تحول هامة في مسار قطاع التأمين الجزائري، والذي يندرج في سياق سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة لمسايرة الاندماج المالي الدولي، حيث يلعب الإطار القانوني دورا مهما في تأسيس دعائم مناخ استثماري تنافسي منتج للثروة والدخل، ومولد للقيمة المضافة بواسطة وضع القواعد والضوابط، ونشر مبادئ الحوكمة وفق آليات العرض والطلب، لذلك قامت الجهات الوصية عن القطاع (*) بمعالجة النقائص الموجودة وذلك بصدور القانون 04/06 المؤرخ في 21 أفريل 2006، بيد أن أهم شيء لتحقيق هذه المتطلبات هو ضرورة وجود هيئات يناط بها دور متابعة وتأطير وتنظيم الأنشطة الاستثمارية والإدارية لشركات التأمين وإعادة التأمين (*)، وهي كالتالي[1]:

❖ **المجلس الوطني للتأمينات** Conseil National des Assurances: هو جهاز استشاري تموله الشركات ووسطاء التأمين يجتمع في دورة واحدة على الأقل في السنة، يترأسه وزير المالية

يساعده نائب يعين من ممثلي المؤمن لهم، ومدير التأمين على مستوى الوزارات المعنية برتبة مدير مركزي على الأقل، وممثل بنك الجزائر وممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وأربع ممثلين لشركات التأمين وممثلين لوسطاء التأمين، وأربع ممثلين للمؤمن لهم وممثلي موظفي القطاع، ومن صلاحياته التداول في جميع المسائل المتعلقة بالتأمين وتقديم الاقتراحات للوزارة المعنية، كما يمكن إعداد مشاريع تمهيدية بنصوص تشريعية أو تنظيمية متعلقة بالقطاع بعد إخطار وزير المالية، ويعمل تحت هذا المجلس ثلاث لجان:

- لجنة المؤمن لهم والتعريفة؛
- لجنة تنمية وتنظيم السوق؛
- اللّجنة القانونية.

❖ **لجنة الإشراف على التأمينات** Commission de Supervision: تتكون لجنة الإشراف من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس يختارون لكفاءتهم سيما في مجال التأمين والقانون والمالية، وتتكون اللجنة من قاضيين تقترحهما المحكمة العليا وممثل عن وزير المالية وخبير في ميدان التأمينات يقترحه وزير المالية، ويمارس الرقابة على شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين وعلى فروع الشركات الأجنبية ووسطاء التأمين معتمدون ومفتشو تأمين محلفون وخاضعون لقانون أساسي يحدد عن طريق التنظيم. وحسب المرسوم التنفيذي رقم 113/08 يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات:

- تسطر سنويا برنامج عمل يحدد على الخصوص العمليات المتعلقة بالإشراف والمراقبة المزمع القيام بها ووسائل تنفيذه؛

- تسهر هذه اللجنة على مطابقة عمليات التأمين و/ أو إعادة التأمين وشرعيتها؛

- يتولى مفتشو التأمين على مراقبة مدى احترام شركات التأمين و/أو إعادة التأمين، وفروع شركات التأمين الأجنبية وكل متدخل آخر في مجال التأمين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين؛

- مطالبة الخبرات لتقييم كلي أو جزئي للأصول أو الخصوم المرتبطة بالالتزامات التنظيمية لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية؛

- يمكنها أيضا بقصد المحافظة على أملاك شركة التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية ولتصحح وضعيتهم اللجوء إلى: تقليص نشاطها في فرع أو عدة فروع

تأمين؛ تقليص أو منع حرية التصرف في كل أو جزء من عناصر أصولها؛ تعيين متصرف مؤقت يحل محل هيئات تسيير الشركة.

❖ **الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين** Union des Sociétés d'Assurance: أنشئ في 22 فيفري 1994 وله صفة الجمعية المهنية، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمّنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين، ومن أهداف الاتحاد ما يلي:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين؛
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

II. المشكلات التي تعترض سوق التأمين الجزائري:

إن سوق التأمين الجزائري يعترضه جملة من العقبات يمكن تلخيصها في [2]:

- انخفاض مستوى دخل الفرد، وارتفاع النفقات المعيشية بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية، ومنه انخفاض متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين؛

- لا يلعب التأمين في الجزائر دوره كأحد أهم مصادر تعبئة الأموال، وأحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية كما هو الشأن في الدول المتطورة، فضلا عن قصور مجالات الاستثمار، والغياب السلبي لسوق مالية أثر على مردودية القطاع وازدهار السوق، فسبب عزوف الأجانب للاستثمار في الجزائر مرده غياب سوق مالي كفء يسمح بتوظيف اشتراكات العملاء كأسهم في البورصة والبنوك؛

- عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير منتجات تأمينية جديدة، ومن الملاحظ أن أغلبية التغطيات الموجودة هي تغطيات تقليدية وبسيطة، وهذا يعزى إلى غياب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات؛

- غياب ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري التي تنامت بسبب النهج الاشتراكي للاقتصاد الجزائري من أين كانت الدولة توفر لهم الحماية وتعوض لهم الخسائر التي تلحق بهم دون اللجوء إلى التأمين مثل تعويض المتضررين من زلزال 2003 دون اللجوء إلى التأمين، فمحدودية الوعي التأميني أثّر سلبا على تنافسية الشركات، ومن الملاحظ أنه قبل صدور

الأمر 07/95 كان سوق التأمينات محتكرا من قبل الدولة لمدة 33 سنة وبعد صدور هذا الأمر تم فتح المجال للقطاع الخاص، تم ملاحظة أن جو المنافسة بين الشركات العمومية والخاصة لم يكن كافيا لإيجاد ديناميكيية تنافسية بالإضافة لتفضيل الأفراد شركات تأمين القطاع العام عن القطاع الخاص (*)؛

– النقص الشديد في البيانات والإحصاءات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفاء هذه البيانات بصورة صحيحة ومنتظمة في السوق الجزائري، بالرغم من التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الأسواق؛ وغياب نظام معلومات يعيق المهتم بالتسويق للقيام بدراسات الجدوى؛

– نقص شديد في الخبرات والكوادر الفنية على مستوى كافة التخصصات، وغياب برامج إعلامية مكثفة بأهمية البحث العلمي لغايات تطوير نوعية المنتج التأميني، مع قلة وجود إعلام ودوريات متخصصة، ونقص في مكاتب الاستشارة في مجال الخدمات التأمينية حيث يتم اللّجوء إلى المكاتب الأجنبية؛

– غياب تطبيق المفهوم الحديث للتسويق في شركات التأمين بالسوق الجزائري القائم على الاهتمام بإشباع حاجات ورغبات المؤمن لهم بدلا من التفكير في الربح كمؤشر للنجاح، والنظر إلى بحوث التسويق على أنها تكلفة غير مبررة، ومنه غياب دراسات السوق التأميني (*).

III. التحديات التي تواجه سوق التأمين الجزائري:

❖ **انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** بسبب الموقع الجغرافي وكذا قيمة المبادلات التجارية الجزائرية وأعضاء الاتحاد الأوروبي، فقد قررت الجزائر إبرام اتفاق شراكة في ديسمبر 2001 الذي بدأ العمل به في سبتمبر 2005 وهي خطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري، وهو المتغير الاقتصادي والمؤشر الأساسي في البيئة للشركات التأمينية، والذي يجب دراسته بعناية عند وضع أي استراتيجية مستقبلا لأن المنافسة ستكون قوية، وهذه الانعكاسات تختلف من شركة لأخرى حسب الوضعية التنافسية، إلاّ أنها تتراوح بين ما هو انعكاس سلبي مؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للشركة، وما هو إيجابي من منظور الأثر الديناميكي الذي قد يعمل في اتجاه تطوير التنافسية، ولذا من الأنسب تدخل الدولة من خلال آلية الضبط والتنظيم من أجل تغليب الجانب الإيجابي على السلبي.

وتتمثل الآثار الإيجابية في أنه أدى هذا الاتفاق إلى انفتاح السوق الجزائرية على العالم، ووضع الشركة الجزائرية على المحك لمواجهة المنافسة التي تعتبر بمثابة عامل محفز على

تحسين الإنتاج، الجودة، التكلفة، الابتكار [3] (*). بيد أن هذه الشراكة لا تخلو من التبعات السلبية حيث يعتبر المنتج التأميني الأوروبي أحسن جودة وأقل تكلفة ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتج المحلي يؤثر على القدرة التنافسية لشركات التأمين الجزائرية، لذلك يعتبر الدخول مع الشركات الأجنبية في مشاريع مشتركة وتحالفات استراتيجية، من خلال دراسة الجدوى بما يؤدي إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية أهم إجراء حمائي وقائي.

❖ **تداعيات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:** مع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية GATS سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق التأميني، وقد اتخذت هذه المنافسة اتجاهين:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين شركات التأمين فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المحلية أو الدولية؛
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى كالبنوك.

وانطلاقا من واقع هيكل النظام التأميني الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز التأميني الجزائري في جوانبها الإيجابية من خلال النقاط التالية[4]:

– أنها تفتح المجال للمنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الشركات الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق. كما أن المنافسة تدفع بالشركات الوطنية إلى تحسين نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الوثائق التأمينية؛

– سوف يرتبط دخول شركات التأمين الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا التأمينية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات ويتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي؛

– يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه الشركات الجزائرية، وتطوير النظم الإشرافية والرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة القدرة التنافسية للمنتوج التأميني الوطني من حيث السعر، الجودة، الابتكار، السرعة؛

– يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية والتسويقية والمالية والمحاسبية وذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها الموارد البشرية والأصول الذهنية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة والإبداع؛

– تحرير الخدمات التأمينية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالشركات الجزائرية واختيار أنجع الأساليب للتعويضات.

إلا أن واقع النشاط التأميني الجزائري يشير بهيكله الحالي، وطبيعة المنتجات التي يقدمها إلى أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية ستترك آثارا سلبية وبخاصة على المدى القصير تتمثل في مايلي[5]:

– أن المنافسة بين شركات التأمين الوطنية والأجنبية ستكون في صالح الأخيرة نظرا لما تتمتع به من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها إلى التقانة؛

– شركات التأمين الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها وتواضع الأقساط المكتتبة قياسا بالأجنبية؛

– أن تحرير تجارة الخدمات المالية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات وصلاحيات المجلس الوطني للتأمينات ولجنة الإشراف على التأمينات في تخطيط الاستراتيجيات وتقييم النشاط الاستغلالي للشركات؛

– أن الاستثمارات الأجنبية تخدم فقط القطاعات المربحة، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.

المحور الثاني: تشخيص مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي من منظور مؤشري الكثافة والاختراق:

في هذا الصدد يمكن رصد واقع التأمينات في الجزائر بالاعتماد على مؤشري (*):

- الاختراق Pénétration: Primes En % DU PIB ؛
- الكثافة Densité: Primes par Habitant.

فمازالت نسبة قطاع التأمينات من الناتج الوطني الخام تمثل نسبة أقل من 1٪، حيث قدرت في سنة 2008 بـ0,61٪ مقابل 0,57٪ في 2008، وقد أدّى الارتفاع في أقساط التأمين إلى تحسن كثافة التأمين حيث انتقلت الأقساط المدفوعة من قبل كل فرد من 1561 دج في 2007 إلى 1997 دج في 2008، أي من 22,5 إلى 31 دولار أمريكي [6].

I. مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين العالمي:

- **جدول يبرز المراتب العشر الأولى عالميا لسنتي** (2006- 2007)

البلد	الرتبة	إجمالي الأقساط (مليون دولار)		التغير	الحصة السوقية
		2006	2007		
و.م.إ	1	1 174 556	1 229 668	٪4,69	٪30,28
بريطانيا	2	361 790	463 686	٪28,16	٪11,42
اليابان	3	439 385	424 832	-٪3,31	٪10,46
فرنسا	4	250 208	268 900	٪7,47	٪6,62
ألمانيا	5	202 397	222 025	٪10,09	٪5,49
إيطاليا	6	140 549	142 328	٪1,27	٪3,50
كوريا ج	7	100 613	116 990	٪16,28	٪2,88
هولندا	8	91 826	102 831	٪11,98	٪2,53
كندا	9	87 503	100 398	٪14,74	٪2,47
الصين	10	70 737	92 487	٪30,75	٪2,28
العالم	-	3674892	4060870	-	-

Source: Revue Sigma , l'assurance dans le monde en 2008 , Suisse , N°: 3 / 2008

بالرغم مما سبق ذكره يبقى سوق التأمين الجزائري في مراتب متدنية عالميا، فإجمالي أقساط بلغ 721 مليون دولار سنة 2007 لا تتعدى حصته 00.02٪ من إجمالي الأقساط العالمية التي بلغت زهاء 4.060870 تريليون دولار سنة 2007، بالرغم من التحسن النوعي لأداء القطاع في الجزائر إلا أنّه يبقى بعيدا عن أداء السوق العالمي للتأمين، فإذا رجعنا إلى كثافة التأمين 22.5 دولار/ساكن نجد أنّها بعيدة عن المتوسط العالمي الذي بلغ 607.7 دولار/ساكن سنة 2007، نفس الشيء الذي ينطبق على إسهام القطاع في الـ PIB المقدر متوسطه العالمي 7.5٪، ونلاحظ من الجدول الذي يوضح أقساط التأمين العالمية أن أمريكا تحتل مركز الصدارة فقد قدر إجمالي أقساط التأمين 668 229 1 مليون دولار، وهو يشكل نسبة 30,28٪ من حصة

سوق التأمين العالمية، وهذا يعكس أهمية التأمينات ثم تليها بنسبة بعيدة بريطانيا بحصة 11,42٪، وهو يعكس مبلغ 686 463 مليون دولار، حيث انتزعتها من اليابان التي نزلت إلى المرتبة الثالثة مسجلة معدل نمو سالب 3,31٪ ثم تليها كل من فرنسا وألمانيا بنسب متقاربة، 6,62٪، 5,49٪، على الترتيب من سوق التأمين العالمية، أما بالنسبة للجزائر فنجد حصتها في السوق العالمي للتأمينات تكاد تكون منعدمة بقسط يقدر 721مليون دولار.

II. مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الإفريقي:

- **جدول يبين المراتب العشر الأولى إفريقيا لسنتي** (2006- 2007):

البلد	الرتبة	إجمالى الأقساط (مليون دولار)		التغير	الحصة السوقية
		2006	2007		
جنوب إفريقيا	01 - 18	40743	42676	٪04.74	٪01.05
المغرب	02 - 53	1675	2153	٪28.51	٪00.05
مصر	03 - 59	861	1090	٪26.50	٪00.03
أنغولا	04 - 63	680	949	٪39.40	٪00.02
نيجيريا	05 - 65	712	814	٪14.37	٪00.02
كينيا	06 - 70	650	721	٪25.40	٪00.02
الجزائر	07 - 71	625	721	٪13.72	٪00.02
تونس	08 - 72	650	694	٪06.72	٪00.02
ناميبيا	09 - 76	563	601	٪06.74	٪00.01
بوتسوانا	10 - 86	382	418	٪09.57	٪00.01

Source: Revue Sigma , l'assurance dans le monde en 2008 , Suisse , N°: 3 / 2008

حسب مجلة Sigma وبالأخذ بعين الاعتبار التصنيف القاري، فقد احتلت أوروبا مركز الصدارة بمجموع أقساط 1680693 مليون دولار سنة 2007 بحصة سوقية 41.39٪ من سوق التأمين العالمي، تعقبها قارة إمريكا 34.91٪، ثم آسيا 20.70٪، ثم أستراليا 1.69٪، وأخيرا في ذيل الترتيب القارة السمراء بحصة 01.31٪ تعكس مجموع أقساط 53294 مليون دولار،

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ارتباط قطاع التأمينات بدرجة الوعي والثقافة التأمينية، ومن الجدول نلحظ تصدر جنوب إفريقيا واحتلالها المرتبة 01 قاريا و18 عالميا حيث بلغ مجموع الأقساط التأمينية 42676 مليون دولار بنسبة 01.05٪ من السوق العالمية، لتليها دولتان عربيتان هما المغرب فمصر. أما الجزائر فتحتل المرتبة السابعة، وبخصوص الجهود التي تبذلها الجزائر على المستوى الإفريقي في إطار المنظمات الإفريقية، وعلى رأسها منظمة الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل إفريقيا NEPAD، فالقطاع لم يكن في معزل عن هذه الجهود، بل حظي بالاهتمام الضروري من أجل تعزيز وتكثيف المبادرات بما يمكن من النهوض والرقي بمستوى إسهامه في مجال التنمية على سبيل المثال: بنك التنمية الإفريقية، والمنظمة الإفريقية للتأمينات التي تضطلع بدور رائد في تعزيز علاقات القائمين على التأمين على المستوى القاري من شركات تأمين وسلطات رقابة وفيدراليات.

III. مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين العربي:

- **جدول يبين المراتب العشر الأولى عربيا لسنتي** (2006- 2007):

البلد	الرتبة	الحجم الإجمالي للأقساط		التغير	الحصة السوقية
		2006	2007		
الإمارات	01 - 46	2 808	3555	٪26,59	٪0,09
السعودية	02 - 52	1 852	2269	٪22,47	٪0,06
المغرب	03 - 53	1675	2153	٪28.51	٪00.05
مصر	04 - 59	861	1090	٪26,50	٪0,03
لبنان	05 - 68	656	761	٪16,05	٪00.02
الكويت	06 - 69	641	734	٪14,38	٪00.02
الجزائر	07 - 71	625	721	٪13.72	٪00.02
تونس	08 - 72	650	694	٪06.72	٪00.02
قطر	09 - 80	485	538	٪10,98	٪00.01
عمان	10 - 87	375	414	٪10,34	٪00.01

Source: Revue Sigma, l'assurance dans le monde en 2008, Suisse, N°: 3 / 2008

نلاحظ محافظة الإمارات على المرتبة الأولى عربيا و 46 عالميا بحصة تقدر بـ 0,09٪ ، رغم أن عدد سكانها يبلغ 4.4 مليون نسمة فقط لتعكس بذلك قيمة 3555 مليون دولار تليها دائما السعودية ولكن لا تزال ضئيلة جدا تقدر بـ 0,06٪ من حصة السوق العالمي للتأمينات، ثم تليها كل من المغرب ومصر، تليهما لبنان ذات 4.1 مليون نسمة بـ 761 مليون دولار، أما الجزائر فتبوأت المركز السابع بعد الكويت.

IV. مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين المغاربي:

تكشف آخر الأرقام المتوفرة إلى أن رقم الأعمال للدول المغاربية مجتمعة (الجزائر، تونس، المغرب) يقدر بـ 3585 مليون دولار، وارتفع إلى 3814 مليون دولار سنة 2008 مع الإشارة إلى أن المغرب الأقصى يبقى أكبر سوق تأميني بالمنطقة، بهامش معتبر مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، ومن الجدول تحتل المغرب من حيث أقساط التأمين على الحياة المرتبة 49 عالميا، بقسط سنوي يقدر بـ 716 مليون دولار سنة 2007، أي 16 مرة حصة الجزائر التي تحتل المرتبة 83 بقيمة 44 مليون دولار، ونلاحظ أن تونس تحتل الرتبة 79 خلال نفس السنة ويشكل هذا المبلغ 73 مليون دولار، أما أقساط التأمين غير الحياة فالجزائر تحتل المرتبة 61 بقيمة 666 مليون دولار، وهي قريبة من تونس التي تحتل 63 في حين احتلت المغرب المرتبة 51، وهو يعكس قسط 1437 مليون دولار، وأخيرا فمؤشر الاختراق الجزائري 0.57٪ لايزال بعيدا عن المتوسط العالمي 7.5٪، في حين نجد أن قطاع التأمين المغربي 3.4٪ يسهم بشكل جيد في التنمية الاقتصادية، أما الكثافة التأمينية للدول المغاربية، سيما الجزائر التي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي (22.5 - 68.9 - 67.2) على الترتيب المقدر بـ 607.7.

- **جدول يوضح مقارنة مؤشر الاختراق للدول المغاربية لسنة** 2007

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	العالم
الناتج الداخلي الخام مليون دولار	131	35	64	54204000
مجموع الأقساط مليون دولار	721	711	2153	4060870
مؤشر الاختراق	٪00.57	٪2.0	٪3.4	٪7.5
المرتبة العالمية	88	61	42	-

Source: Revue Sigma , l'assurance dans le monde en 2008 , Suisse , N°: 3 / 2008

- **جدول يبين مقارنة مؤشر الكثافة التأمينية للدول المغاربية** 2007

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	العالم
عدد السكان: مليون نسمة	33.9	10.3	31.2	6682.5
مجموع الأقساط: مليون دولار	721	711	2153	2153
الكثافة: دولار / ساكن	22.5	67.2	68.9	607.7
المرتبة العالمية	82	72	70	-

Source: Revue Sigma, l'assurance dans le monde en 2008, Suisse, N°: 3 / 2008

- **جدول يبرز إجمالي أقساط التأمين على الحياة** (2006 – 2007) **للدول المغاربية**

البلد	الرتبة العالمية	أقساط تأمين الحياة		الكثافة	الاختراق
		2006	2007		
الجزائر	83	39	44	1.3	0.0
المغرب	49	469	716	22.9	1.1
تونس	79	63	73	7.0	0.2
العالم	-	2125791	2393089	358.1	4.4

Source: Revue Sigma , l'assurance dans le monde en 2008 , Suisse , N°: 3 / 2008

- **جدول يكشف إجمالي أقساط التأمين غير الحياة (2006 – 2007) للدول المغاربية**

البلد	الرتبة العالمية	أقساط تأمين غير الحياة		الكثافة	الاختراق
		2006	2007		
الجزائر	61	586	666	19.7	0.5
المغرب	51	1206	1437	46	2.2
تونس	63	587	621	60.1	1.8
العالم	-	1549100	1667780	249.6	3.1

Source: Revue Sigma, l'assurance dans le monde en 2008, Suisse, N°:3/2008

مما سبق يمكن القول إنه بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين منها قطاع التأمين، ورغم تحسن المؤشرات في سوق التأمين الجزائري (*)، إلاّ أنّ القطاع ما زال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الدولية، وهذا بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية للقطاع في التقارير الدولية.

المحور الثالث: تحليل واقع المنافسة التأمينية بين الشركات العمومية والخاصة (1998 ـ 2008)

تعتبر المنظومة التأمينية من القطاعات المالية الحساسة، بالنظر إلى تأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئة الموارد المالية كمدخرات يتطلبها النمو الاقتصادي، إذ تعتبر شركات التأمين أجهزة مجدية في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال عمليات تغطية المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات الصناعية والفلاحية والخدماتية، ويتوقف هذا الدور الجسيم الذي يؤديه النشاط التأميني على مدى نجاعة هذا القطاع(*) التي لا تتأتى إلا بتوفر المنظومة التنافسية بين شركات التأمين الفاعلة في هذا السوق، إذ أن المنافسة التأمينية(*) ترفع من أداء القطاع لمواجهة تحديات القوى التنافسية الخارجية.

ورغم أهميته الجسيمة، إلا أن القطاع التأميني في الجزائر لم يلق الاهتمام الكافي في الجزائر من طرف السلطات والحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى تخلفه عن أداء دوره

كمحرك أساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، سيما في مرحلة الاقتصاد الموجه في ظل غياب المنافسة والنجاعة في شركات التأمين الجزائرية.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المنافسة التأمينية في تطوير وتفعيل القطاع التأميني في الجزائر، ارتأى الباحث تخصيص المحور الأخير من هذه الدراسة لتسليط الضوء عن وضعية ومستوى المنافسة الموجودة بين القطاع العام والخاص، في الجزائر بعد تحرير وانفتاح السوق التأميني على المنافسة الأجنبية. باستعمال أداة التحليل الاستراتيجية الممثلة في مؤشر الحصة السوقية الذي يعبر عن إجمالي الأقساط المكتتبة.

I. الشركات العارضة لوثائق التأمين في السوق الجزائري:

يعتبر قطاع التأمين الجزائري مجالا حيويا للاستثمار المجدي، وأثر ذلك واضح من خلال عدد شركات التأمين الخاصة (الوطنية والأجنبية) التي ولجت السوق منذ أواخر العقد الماضي ولا يزال هذا المنحنى متواصلا وآخر الداخلين هي شركة KARDIF من فروع البنك الباريسي المتخصصة في التأمين على الأشخاص، ولعل النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة لهي الدليل الواضح على جاذبية القطاع التأميني الجزائري، إذ تم الترخيص لـ 7 شركات تأمين جديدة من مجموع 17 شركة ناشطة في سوق التأمين الوطني، علما أن هناك عددا من الطلبات محلية وعربية ودولية هي قيد الدراسة حاليا لدى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية. وتزداد الحاجة إلى شركات التأمين الخاصة (محلية أو أجنبية أو مختلطة) وذلك لمواكبة المشاريع الاستثمارية التنموية في القطاعات الاقتصادية الأخرى. على غرار الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وقد أثمرت سياسة فتح القطاع التأميني أمام رأس المال الأجنبي عن نتائج إيجابية. وفي هذا المقام، فإن التأمينات الجزائرية تؤدى من طرف ثلاثة أشكال من الأنشطة التأمينية[7]:

❖ **التأمينات المباشرة**: مستغلة من طرف 13 شركة:

➢ **أربع عمومية:** الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR؛ الشركة الوطنية للتأمين SAA؛ الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT؛ الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH.

➢ **تعاضديتان:** الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA؛ التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC.

➢ **سبع شركات خاصة:** شركة Trust – Alg؛ الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR؛ الجزائرية للتأمينات 2A؛ شركة سلامة للتأمينات Salama – Ass؛ العامة للتأمينات المتوسطية GAM؛ شركة Alliance؛ شركة Kardif.

❖ **إعادة التأمين:** تستغل من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.

❖ **التأمينات المتخصصة:** مستغلة من طرف:

➢الشركة الجزائرية لضمان قروض التصدير CAGEX؛

➢شركة ضمان القروض العقارية SGCI.

في سنة 2008 حقق النشاط التأميني بالجزائر إجمالي أقساط قدرت بقيمة 69058 مليون دينار تتكون من:

- 67884 مليون دينار عبارة عن تأمينات مباشرة؛
- 839 مليون دينار عبارة عن موافقات دولية (إعادة التأمين)؛
- 355 مليون دينار عبارة عن تأمينات متخصصة.

هناك شركات تأمينية أخرى تعمل في السوق الوطني، لها طابع اجتماعي محض على غرار: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS، الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

II. تقييم الأداء التنافسي للشركات العمومية والخاصة العاملة في السوق الجزائري للتأمين:

بعد سرد الشركات العمومية والخاصة الناشطة في سوق التأمين الجزائري، نعرج الآن على أهم محور في الدراسة، أين تعد المنافسة التأمينية من أهم العوامل التي تساعد شركات التأمين على النمو والتطور، كما تحفزها على تحسين جودة منتجاتها وتوسيع أنشطتها، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية. وتتم المنافسة بين الشركات من خلال عدة مجالات، حيث يمكن أن تتنافس شركات التأمين على أساس تخفيض أقساط التأمين، أو الرفع من رأس المال الاجتماعي الذي يؤشر على صحة المركز المالي للشركة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات. كما يمكن أن يكون التنافس من حيث كيفية الترويج لمنتجاتها وإيصالها للزبائن بأسهل وأسرع الطرق من خلال استعمال أحدث التقنيات، إضافة إلى تنافس شركات التأمين على الزبائن من خلال حسن المعاملة وإرضاء رغباتهم.

إن التطور الذي عرفه النشاط التأميني بالجزائر كان له تأثير كبير على تطور المنافسة بالقطاع، سيما مع إلغاء مبدإ التخصص الذي سمح لشركات التأمين باستغلال جميع عمليات التأمين، وهو ما يشجع على تنافسها على مختلف فروع التأمين (السيارات، الأشخاص،

النقل، الأخطار الزراعية، الكوارث الطبيعية... إلخ). وفي هذا الإطار، سجل نشاط التأمين في الجزائر للفترة بين 1998 و 2008 معدل نمو قدر بـ 324٪ حيث انتقل إجمالي الأقساط من 16027 مليون دينار في سنة 1998 إلى 67884 مليون دينار في سنة 2008 .

بعد هذا العرض وقبل التعريج على تحليل أثر المنافسة التأمينية في تنشيط سوق التأمين الجزائري من منظور الأثر الديناميكي، نشير إلى الخلفية النظرية للمنافسة[8]: حيث يرتبط لفظ المنافسة عموما بالتنافس على شيء معين، أو السباق للوصول إلى هدف ما، ويعرف آدم سميث المنافسة على أنها ((عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المنافسة المزاحمة الاقتصادية))، ويقصد بالمزاحمة ذلك السباق بين الشركات، والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في أي مجال اقتصادي. ويمكن تعريفها أيضا بأنها ((شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين داخله بشكل يؤثر في تحديد السعر)). ومنه فالمنافسة تهدف إلى تحقيق الفعالية، الديناميكية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من خلال الأسعار والابتكار والجودة والمرونة والسرعة والمعلومة والكفاءة. فالمنافسة تسهم في تحقيق النجاعة في القطاع الاقتصادي.

وميدانيا يثير واقع المنافسة بين شركات التأمين العمومية والخاصة داخل المنظومة التأمينية الجزائرية في بداية الألفية الثالثة عدة تساؤلات ويفتح الباب واسعا لكثير من النقاش والجدل، وهذا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام التأميني كدعامة حمائية ومالية للاقتصاد الوطني، فغالبا ما اعتبر احتكار القطاع العام عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها البلاد على الرغم من الإصلاحات البنيوية العميقة التي شهدها القطاع التأميني الجزائري. بما تتطلبه المرحلة الاقتصادية الجديدة في غضون تحديات العولمة المالية ممثلة في الجاتس والشراكة الأوروبية.

جدول يبين الحصص السوقية للشركات العمومية والخاصة (1998 ❖ 2008) / الوحدة: مليون دينار جزائري:

		1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Societes Publiques	SAA	6212	6460	6818	6772	7322	8537	11188	12532	13422	14719	16408
		39%	38%	35%	31%	25%	27%	31%	30%	29%	27%	24%
	CAAT	3796	3940	4049	4079	5328	6824	8914	7392	8068	10588	12688
		24%	23%	21%	19%	18%	22%	25%	18%	17%	20%	19%
	CAAR	3884	3946	4229	4564	7099	5197	3957	6255	7573	8157	11068
		24%	23%	22%	21%	24%	17%	11%	15%	16%	15%	16%
	CASH	-	-	494	1222	1946	1978	1775	4300	6174	6563	10172
		-	-	2,50%	6%	7%	6%	5%	10%	13%	12%	15%
Total (1)	Production	13892	14346	15590	16637	21695	22536	25834	30479	35237	40027	50336
	Part (%)	87%	84%	80%	77%	74%	72%	72%	73%	76%	74%	74%
Societes Privés	TRUST	146	624	822	939	2177	2371	1958	1499	1009	1433	1340
		1%	4%	4%	4%	8%	8%	5%	4%	2%	3%	2%
	ALLIANCE	-	-	-	-	-	-	-	2	302	932	1676
		-	-	-	-	-	-	-	0%	1%	2%	2%
	CIAR	-	151	381	583	815	1217	1682	2246	2830	3345	4628
		-	1%	2%	3%	3%	4%	5%	5%	6%	6%	7%
	2A	-	58	345	668	1011	1091	1424	1851	1852	2118	2121
		-	0%	2%	3%	3%	3%	4%	4%	4%	4%	3%
	GAM	-	-	-	-	212	778	1160	1511	1337	1322	1645
		-	-	-	-	1%	2%	3%	4%	3%	2%	2%
	RAYAN	-	-	-	-	169	421	353	361	-	-	-
		-	-	-	-	1%	1%	1%	1%	-	-	-
	SALAMA	-	-	5	92	208	384	498	653	1055	1422	1916
		-	-	0%	0,5%	1%	1%	1%	2%	2%	3%	3%
	KARDIF	-	-	-	-	-	-	-	-	-	17	227
		-	-	-	-	-	-	-	-	-	0%	0%
Total (2)	Production	146	833	1553	2282	4592	6232	7075	8123	8385	10589	13553
	Part (%)	1%	5%	8%	10,5%	17%	19%	19%	20%	18%	20%	20%
Mutuells	CNMA	1975	1945	2330	2847	2681	2521	2825	2991	2823	3141	3959
		12%	11%	12%	12.5%	9%	8%	8%	7%	6%	6%	6%
	MAATEC	11,8	14	16	17	17	22	24	27	29	32	36
		0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
Total (3)	Production	1986	1959	2346	2864	2698	2543	2849	3018	2852	3173	3995
	Part (%)	12%	11%	12%	12,50%	9%	9%	9%	7%	6%	6%	6%
Total (1+2+3)	Production	16027	17139	19489	21783	28985	31311	35758	41620	46474	53789	67884
	Part (%)	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتأمينات (2000 – 2008)

من أعلاه، تبقى الشركات العمومية الأربع تسيطر علي سوق التأمينات، حيث مثلت الأقساط الناتجة عنها 74٪ من إجمالي الأقساط مقابل 20٪ تعود إلى سبع شركات خاصة و6٪ للتعاضديتين في سنة 2008. إلاّ أنّه توجد ملاحظة في غاية الأهمية تكمن في تقلص الحصص السوقية للشركات العمومية:

- الشركة SAA تقلص نصيبها السوقي من 39٪ سنة 1998 إلى 24٪ سنة 2008؛
- الشركة CAAT تقلص نصيبها السوقي من 24٪ سنة 1998 إلى 19٪ سنة 2008؛
- الشركة CAAR تقلص نصيبها السوقي من 24٪ سنة 1998 إلى 16٪ سنة 2008.

ومنه انخفاض النصيب السوقي للشركات العمومية من 87٪ سنة 1998 إلى 74٪ سنة 2008، بسبب اشتداد المزاحمة والتباري التنافسي، والشركة العمومية التي صنعت الاستثناء هي شركة CASH حيث ارتفعت حصتها من سوق التأمينات المباشرة من 2.5٪ سنة 2000 إلى 15٪ سنة 2008، يأتي هذا في سياق شهدت فيه تعاضديات التأمين نفس السيناريو إذ تقلصت الحصة السوقية للتعاضديتين CNMA و MAATEC من 12.5٪ سنة 1998 إلى 6٪ سنة 2008، بمعنى أنها فقدت 6.5٪ استفادت منها الشركات الخاصة، وفي هذا الصدد فقد عرف القطاع التأميني الخاص نموا بوتيرة متسارعة في الفترة المدروسة قدر بـ 9183٪، كما ارتفعت الحصة السوقية للشركات السبع الخاصة من 1٪ سنة 1998 بحجم أقساط 146 مليون دينار إلى 20٪ تعكس مبلغ 13553 مليون دينار. سيما الشركة CIAR التي زاد نصيبها السوقي من 1٪ سنة 1999 إلى 7٪ سنة 2008 .

جدول يبرز مساهمة القطاع التأميني العام والخاص في الإنتاج الإضافي (2008 * 1998)

	Sociétés Publiques	*Sociétés Privées*	*Mutuelles*	*Total*
Production Additionnel	*36444*	*13407*	*2006*	*51857*
*Part (%) 1998*2008*	*70%*	*26%*	*4%*	*٪100*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتأمينات 2000 – 2008 /

الوحدة: مليون دينار جزائري.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن شركات التأمين العمومية تساهم بنسبة 70% في إنتاج الأقساط التأمينية الإضافية، تليها بعد ذلك الشركات الخاصة بنسبة 26 %، وأخيرا التعاضديتان بـ 4 %، وهذا يعكس إلى حد بعيد سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص في سوق التأمين الجزائري. وفي هذا المضمار وانطلاقا من الدور الحيوي الذي يلعبه النظام التأميني في أي اقتصاد، خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمان والحماية اللازمة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من خلال التعويضات التي تدفعها الهيئات التأمينية للمتضررين من الأخطار الجسمانية والمادية، على غرار نجاعته في تعبئة الموارد المالية وحسن توجيهها نحو القطاعات الاستثمارية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات الهيكلية وإبراز الدور الذي تلعبه المنافسة التسويقية في رفع القدرة التنافسية للقطاع، وقد دلت تجارب الاقتصاديات المتقدمة أن المنافسة بين الشركات تعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح وانتعاش سوق التأمينات، وأنّ نجاح المنافسة بين الشركات العمومية والخاصة تتوقف إلى حد بعيد على مدى إرساء مناخ استثماري ملائم يبعث على الإبداع والامتياز.

ولعل هذا من أبرز الآثار الإيجابية للتسابق التنافسي بين الشركات العمومية والخاصة، حيث يفضي ذلك إلى توظيف المتنافسين كل الوسائل والأدوات المؤدية إلى تنمية الحصة السوقية من خلال إعداد الاستراتيجيات والبرامج المناسبة لجذب الزبائن، وهذا ما ينجر عنه زيادة في عدد الأقساط المكتتبة وانتشار البصيرة والوعي التأميني لدى الأفراد، الأمر الذي ينعكس إيجابا على دالتي العرض الإنتاجي والطلب الاستهلاكي ومنه مؤشري الكثافة والاختراق.

أخيرا، ورغم الإصلاحات الهيكلية التي تمخض عنها القانون 07/95 وتعديلاته 04/06، إلاّ أن نتائج هذه الإصلاحات التي اتسمت بالأطر القانونية لم تكن لها انعكاسات إيجابية في اتجاه إرساء دعائم مناخ سوق تنافسية حرة بين القطاعين العام والخاص، قائمة على ميكانيزمات العرض والطلب، الأمر الذي أسفر عن استحواذ شركات التأمين العمومية على حصص سوقية كبيرة.

خاتمة:

مر القطاع التأميني الجزائري بتحولات عديدة منذ الاستقلال وتبعتها عدة إصلاحات هدفت إلى وضع سياسة للتخطيط تتماشى مع التوجه الاشتراكي الذي ساد الجزائر آنذاك، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بنتيجة خاصة مع تغير الوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولذلك عرف القطاع التأميني إصلاحات أخرى تتناسب مع المرحلة الجديدة

وهي مرحلة اقتصاد السوق فقد تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 95 / 07 المتعلق بالتأمينات الذي دعا إلى تحرير السوق التأميني، وفتح المجال واسعا أمام الشركات الخاصة (المحلية والأجنبية) للمنافسة. لكن النتائج المرجوة في هذه الإصلاحات لم تتحقق حتى الآن أي أنه لم ينتج عنها تحرير فعلي للسوق التأميني في الجزائر، رغم انضمام العديد من الشركات الخاصة إلى القطاع التأميني الجزائري، حيث ما زالت سوق الخدمة التأمينية تعرف سيطرة شبه تامة للشركات العمومية قياسا بالشركات الخاصة. حيث بقيت حصص كبيرة من هذه السوق من نصيب الشركات العمومية رغم ولوج عدد معتبر من الشركات الخاصة إلى السوق التأميني، حيث توضح الأرقام والمؤشرات التي تم عرضها في هذا البحث، على سيطرة الشركات العمومية على مختلف مجالات النشاط، وبالتالي لا يمكن القول حتى الآن بأن هناك منافسة فعلية بين الشركات العمومية والخاصة في الجزائر، وفي الأخير يمكن القول بأن القطاع التأميني في الجزائر ما زال يحتاج لإصلاحات ومجهودات أخرى، حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية للشركات التأمينية العاملة فيه، لتتمكن من مواجهة الشركات العالمية خاصة في ظل حركات الاندماج التأميني المتزايدة والتطورات التكنولوجية السريعة.

إنّ الدراسة هذه أفرزت جملة من النتائج، وإبداء جملة من الاقتراحات.

النتائج:

- تتخلل قطاع التأمين الجزائري قيود ومشاكل عديدة منها ما يعود إلى عوامل داخلية، ومنها ما يعود إلى عوامل خارجية، ويبقى مشكل غياب الثقافة التأمينية من أهم العراقيل التي تواجه نشاط التأمين في الجزائر. حيث إن نقص الوعي والبصيرة الضمانية يؤثر سلبا في تنافسية الشركات التأمينية، الأمر الذي يزيد من المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المجلس الوطني للتأمينات ولجنة الإشراف على التأمينات في تنظيم المنافسة وتقويض معالم الاحتكار، سيما في غضون تداعيات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- أصبح من المتطلبات الملحة على الشركات البحث في الميكانيزمات التي تمكنها من التعامل مع التحديات والمستجدات الراهنة، الأمر الذي يستوجب كسب هذه الرهانات من خلال تعظيم المكاسب والتقليل من المخاطر، على ضوء تنمية شركات التأمين الجزائرية لميزتها التنافسية، سيما مع التطور الذي عرفه النشاط التأميني بالجزائر كان له تأثير كبير على تطور المنافسة في القطاع، خاصة مع إلغاء التخصص الذي سمح للشركات بممارسة

جميع عمليات التأمين وهو ما يشجع تنافسها على مختلف فروع التأمين، ومع فتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الوطنية والأجنبية حيث زاد الاهتمام بالتسويق باعتباره أداة مهمة لتحقيق الأهداف ومواجهة تحديات المحيط التنافسي.

- لقد أدت الإصلاحات التي باشرتها الحكومة إلى إحداث تحول مرحلي من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد حر قائم على آليات السوق، الأمر الذي أثّر تأثيرا بالغا على هيكل سوق التأمين الجزائري (العرض، الطلب، المنافسة) حيث في جانب الإنتاج تزايد عدد الشركات إلى *17* مع بروز عدة منتجات تأمينية جديدة، وعرفت نسب نمو تطور ملحوظة، كما شهد جانب الاستهلاك زيادة طلب القطاعات الصناعية، الزراعية، التجارية، العائلات على وثائق التأمين، أمّا في محور المنافسة فبدأت تظهر بوادر وإرهاصات شدة المزاحمة التنافسية بأشكال غير معهودة في السابق بين شركات القطاعين العمومي والخاص (الوطني، الأجنبي) في ظل غياب ثقافة الاعتماد على الدولة غير الواردة في قاموس اقتصاد السوق، لكن رغم المحاولات الساعية لاستدعاء رأس المال الأجنبي إلا أن القدرة التنافسية للقطاع التي تعتبر من أهم القضايا الساخنة لم ترق إلى مستوى التطلعات، وتم التعرف على ذلك بدراسة مؤشري الكثافة والاختراق.

المقترحات:

- البحث عن السبل الفعّالة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي طويل الأمد بإقامة عقود الشراكة لتطوير تنافسية الشركات الوطنية، وهذا يستوجب السعي لتفعيل دور السوق المالي (بورصة القيم المنقولة).

- الاهتمام بتصميم شبكة وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومات الضرورية لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة المستعملة في الشركات الأجنبية.

- الاستغلال الأمثل في الموارد البشرية (رأس المال الذهني) باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات الفكرية القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية العالمية.

- اعتبار نشر الثقافة والبصيرة التأمينية قضية وطنية نظرا للفوائد الجمّة التي تنجر عن التعاقد مع الشركات التأمينية، لذلك على صناع القرار في القطاع التأميني صياغة استراتيجيات مدروسة من شأنها أن ترفع من مستوى الوعي والإدراك التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري، من

خلال الاتصال بقنوات الاتصال المختلفة، وإعداد ندوات تلفزيونية من طرف خبراء المجلس الوطني للتأمينات، والاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، وأساتذة الجامعات.

- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري بمحاكاة التجارب الناجحة لدول الخليج، أو عن طريق عقد تحالفات استراتيجية ومشروعات مشتركة مع الشركات الخليجية، ونحن في زمن التكتلات الإقليمية، لأن المنافسة الأجنبية القوية ستؤدي إن عاجلا أم آجلا إلى إقصاء الشركات الوطنية من دائرة النشاط التأميني.

- لضمان نجاح تطبيق المنافسة في قطاع التأمينات الجزائري يجب إرساء أسس منظومة قانونية تأمينية مستقرة قادرة على توفير مناخ تنافسي بين الشركات وفق مقومات الحوكمة الاقتصادية (الشفافية، الائتمان، المساءلة).

- تشجيع الشركات على انتهاج روافد ومقاربات التسويق التنافسي (الإداري، الاستراتيجي، التكتيكي، الابتكاري، العلائقي، الإلكتروني) حيث يلعب دورا مهما في تسريع ريتم نمو قطاع التأمين.

أخيرا. **كنقد ذاتي** لمضامين ومحتويات هذا المقال الذي حاول فيه الباحث جاهدا توصيف وتشخيص الانعكاسات الإيجابية للمنافسة بين الشركات العمومية والخاصة الفاعلة في سوق التأمين الوطني، بتوظيف المؤشرات الكمية الحرجة (الحصة السوقية؛ التعويضات؛ الشبكة التجارية؛ رأس المال الاجتماعي... الخ) Critical Quantitative Indexes، بمقارنة النجاعة التنافسية بين القطاعين العام والخاص، لأنه لا يمكن الاستناد على هذه المؤشرات بمنآى أو بمعزل عن المؤشرات الأدائية الكيفية الحرجة (رضا الزبائن؛ الجودة؛ الإبداع؛ السرعة... الخ) Critical Qualitative Indexes، في الحكم النهائي على كفاءة وفعّالية جهود وأنشطة واستراتيجيات القطاعين.

الهوامش:

* تتدرج مديرية التأمينات كمديرية فرعية تابعة للمديرية العامة للخزينة DGT ضمن الهيكل التنظيمي وزارة المالية، وتتكون حسب المرسوم التنفيذي رقم 364/07 المؤرخ في 2007/11/28، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، المؤرخة في 2007/12/02):

- المديرية الفرعية للتنظيم؛

- المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل؛
- المديرية الفرعية للرقابة.

* يعرف القانون الجزائري شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بأنها ((هيئات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين و/ أو إعادة التأمين وتتخذ من التأمين التجاري شركة ذات أسهم، بينما يلاحظ أن التأمين التعاوني تتكفل به شركات ذات شكل تعاضدي هي في حقيقتها جمعيات تعاونية، واشترط القانون أن تكتسي شكل الشركة التعاضدية التي يجوز إنشاؤها لاستكمال قيمة الأداءات التي لا تتكفل بها هيئات الضمان الاجتماعي)). حيث يتم اعتمادها من طرف وزارة المالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات مع الأخذ بالحسبان الشروط القانونية والفنية والمالية والتسييرية مثل: الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي، الأشخاص المؤسسين والمسيرين، القدرة على الوفاء (الالتزامات المقننة، التعويضات، هامش الملاءة، الديون التقنية)، انقضاء الشركة سواء بالإفلاس أم التصفية.

(1) انظر إلى:

- أقاسم نوال: دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1992 – 1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص. 152

- حسين مبروك: المدونة الجزائرية للتأمينات، ط 02، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص. 80 – 85

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، مؤرخة في 13 – 04 – 2008

(2) انظر إلى:

- رشيد بوكساني: إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص. 46 – 55، نقلا عن Projet de rapport national sur le developpement humain , 1998 , realisé par le CNES , mai 1999 , p.54.

- مطالي ليلى: تحليل السياسات التسويقية للتأمينات، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص. 163

- مصطفى بناي: دور التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر (1998 – 2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص. 197

* يتميز سوق التأمين الجزائري ببعض الخصوصيات التي لها تأثير كبير على المنافسة التسويقية لشركات التأمين، فبالإضافة إلى التغيرات التي عرفها المحيط القانوني، توجد عوامل أخرى على شركات التأمين مسايرتها، وأخذها بعين الاعتبار في مختلف أنشطتها، كالتضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية، وهي كلها عوامل تدفع المواطن الجزائري إلى عدم الاهتمام بقطاع التأمينات، حيث لا يتوجه الأفراد غالبا إلا للتأمين على السيارات بحكم طابعها الإجباري، وهناك قرينة تدلل وتؤشر على ذلك فحواها التقرير السنوي الصادر عن مديرية التأمينات بوزارة المالية لسنة 2007 أين يستحوذ فرع التأمين على السيارات على 46% من إجمالي الإنتاج.

* وفي هذا الصدد ترجع أسباب غياب تطبيق مبادئ وتقنيات التسويق في الشركات الجزائرية للتأمينات إلى:

- عدم اقتناع المسؤولين بجدوى المفهوم التسويقي في تحسين الأداء التنافسي؛
- عدم المعرفة بتقنيات التسويق وكيفية تطبيقها في مجال الخدمات التأمينية؛
- نقص وغياب المختصين في مجال التسويق؛
- غياب الشروط والظروف الملائمة لإدماج التسويق في قطاع الخدمات التأمينية؛
- هناك استعمال خاطئ للتسويق حيث يعبر عنه في كثير من الحالات عن الوظيفة التجارية والبيعية؛
- هناك عائق إيديولوجي يحول دون تبني المفهوم التسويقي في شركات التأمين باعتباره نشاطا مكلفا وغير منتج (مقاومة التغيير).

(3) مجلة أخبار المالية: نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية، جويلية 2008، العدد 10، الجزائر، ص. 02

* وقد أبرمت عدة شركات جزائرية اتفاقيات شراكة فعلى سبيل المثال لا الحصر: وقعت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT والتعاضدية الإسبانية FIATEC يوم 2008/07/10 على اتفاق شراكة يتضمن شركة لتأمين الأشخاص؛ كما وقعت الشركة الوطنية للتأمين SAA، وتعاضدية التأمين لتجار وصناعيي فرنسا MACIF يوم 2008/04/08، على بروتوكول للشراكة الاستراتيجية، يسمح بإحداث فروع مشتركة في كل من الجزائر وفرنسا.

(4) ناصر دادي عدون ومتناوي محمد: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص. 165 – 168، بتصرف.

(5) انظر إلى:

- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد: المرجع نفسه، بتصرف.

- عزة عبد السلام: تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، الدوحة، قطر، 2003، ص. 86

* يمكن أن نكتشف ونستشف ذلك عن طريق، الاستدلال بقرينتين، هما مؤشرا الكثافة والاختراق اللذان يبرزان مكانة سوق التأمين الوطني إقليميا ودوليا:

- مؤشر الكثافة Intensive index: ويتأشر بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في البلد، وتحسب من خلال قسمة مجموع الأقساط على عدد السكان في سنة معينة، وهذا المؤشر له دلالات على وجود أو غياب بصيرة ووعي تأميني، وانتشار الثقافة الضمانية لدى أفراد المجتمع (الطلب The demand)؛

- مؤشر الاختراق Pénétration index: ويتأشر بنسبة إسهام قطاع التأمين في الإنتاج الوطني للبلد، ويحسب بواسطة قسمة مجموع الأقساط على الناتج الداخلي الخام في سنة معينة، وهذا المؤشر له دلالات على النجاعة الاقتصادية لشركات القطاع (العرض: The supply).

(6) Direction Des Assurances, Ministère Des Finances, Rapport Annuel 2008, Alger, 2008, p. 02

* يتضح الارتفاع المتزايد لإجمالي أقساط التأمين الذي أخذ منحنى إيجابيا منذ 1995 حيث بلغت 13.56 مليار دج، لترتفع إلى 19.81 مليار دينار سنة 2000، إلى أن بلغت 69.058 مليار دج سنة 2008 بمعدل نمو قدره 324٪ بين سنتي 1995 – 2008؛ ويمكن عزو هذا الارتفاع إلى عدة مسببات نذكر من أهمها: دخول قرار إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيز التنفيذ ابتداء من 2004؛ ارتفاع تعريفة تأمين السيارات عدة مرات (40%) علاوة على اتساع حظيرة السيارات بشكل ملفت للانتباه في السنوات الأخيرة؛ الحركية التي عرفتها قروض الاستهلاك (ازدهار بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك، والتي تشترط عقد التأمين كل الأخطار)؛ دخول شركات تأمين جديدة معترك المنافسة؛ توسع الشبكة التجارية (قنوات التوزيع) بالاعتماد على: الوكلاء، السماسرة، البنوك؛ الحركية التي يعرفها الاقتصاد

الجزائري من خلال نسب النمو الإيجابية (الانعاش الاقتصادي، دعم النمو، الطريق السيار، مشروع مليون مسكن، المخطط الخماسي الأخير 2009 – 2014؛... إلخ.

* تقاس النجاعة التأمينية من خلال ثلاثة مؤشرات أدائية حاسمة، هي:

- الكفاءة التأمينية The insurance effeciency: هي مدى قدرة شركات قطاع التأمين على الاستغلال الأمثل والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة بأدنى التكاليف، وتقاس من خلال قسمة المخرجات (مجموع الأقساط) على المدخلات (عوامل الإنتاج) ؛

- الفعّالية التأمينية The insurance effectivenss: هي مدى قدرة شركات قطاع التأمين على تحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المناسب، وتقاس عن طريق قسمة المخرجات الفعلية (الأقساط المكتتبة) على المخرجات المقدرة (الأقساط المتوقعة)؛

- المرونة التأمينية The insurance elasticity: هي مدى قدرة شركات قطاع التأمين على التكيف والتأقلم مع ظروف ومتغيرات المحيط الذي تعيش فيه، من خلال الاستجابة السريعة للقيود البيئية سواء كانت فرص ومكاسب سانحة للاستثمار، أم تهديدات ومخاطر تستدعي تجنبها وتفاديها.

* المنافسة التأمينية هي سلوك تسلكه مجموعة من الشركات التي تقدم منتجات تأمينية، أو منتجات بديلة لها تشبع نفس الحاجة، والهدف من هذا السلوك هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق التأميني، بحيث تسعى كل شركة إلى استقطاب أكبر عدد من الزبائن لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف، واستعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة الزبائن... إلخ.

(7) مجلة أخبار المالية، جويلية 2008، العدد 10، ص.08.

(8) انظر إلى:

- أحمد زغدار: التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 / 2005، ص 5 – 6، نقلا عن: Kotler Dubois: Marketing Management. 8 éme édition. P. 226

- عصام أمين أبوعلفة: التسويق (المفاهيم والاستراتيجيات)، ج 01، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003

- محمد بوتين ورتيبة نحاسية: اليقظة التنافسية ضرورة حتمية لتنافسية المؤسسة، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.